

7

تبنى نهج متعددة أصحاب المصلحة ومتعددة القطاعات

ما أهميته؟

تتطرق الإصلاحات الخاصة بالتمكين الاقتصادي للمرأة إلى العديد من جوانب حياة النساء، وأسرهن، والمجتمع على النطاق الأوسع، مما يلزم إجراء الإصلاحات في مجالات مختلفة من القانون وكذلك إشراك فئات مختلفة من أصحاب المصلحة في عمليات الإصلاح المشار إليها، وكذلك تنفيذها.

ممارسات واحدة

وعند الدفع لإجراء الإصلاح التشريعي لصالح التمكين الاقتصادي للمرأة، هناك أنماط مختلفة من القوانين المتعلقة بالأمر والتي يجب، في الوضع الأمثل، أن تخضع للإصلاح بالتوازي. وعلى سبيل المثال، يمكن لإصلاح التشريعات الرامية لتحسين خيارات رعاية الأطفال بالنسبة للأمهات العاملات أن يكون له تأثير إيجابي على أطفالهن.

كان إصلاح تشريعات الأحوال الشخصية هو الأكثر تحدياً، لكن البلدان أثبتت كونها مبدعة في مناهجها الإصلاحية. فعلى سبيل المثال، تعمل البلدان الأربعة على تعزيز تقاسم المسؤوليات العائلية المشتركة للنساء والرجال بتعديل قانون العمل بدلاً من تشريعات الأحوال الشخصية من خلال استحداث و/ أو تمديد إجازة الأبوة وكذلك النظر في ترتيبات العمل المرنة.

وقد أثبتت جهود أصحاب المصلحة المتعددين نجاحها عند الدعوة للإصلاح القانوني وأيضاً عن تنفيذ إصلاح ما. وعلى سبيل المثال، في الأردن، قدمت اللجنة الوطنية الأردنية للإنصاف في الأجور قائمة بالتعديلات المقترحة على قانون العمل. وقد أدت بعض هذه المقترحات إلى الإصلاح القانوني.

ممارسات واحدة

تعمل البلدان الأربعة على بناء قدرات الجهات الفاعلة المشاركة في مختلف خطوات عملية الإصلاح، بداية من الدعوة للمناصرة ووصولاً لصياغة التشريعات واعتمادها، فضلاً عن التنفيذ.

ويمكن أن يكون للإصلاح أو الزخم حوله آثار انتشارية على البلدان المجاورة. وينضح هذا جلياً، بشكل خاص، في الإصلاحات الأخيرة لقانون العنف ضد المرأة.

تشارك البلدان الأربعة في التبادل المعرفي على المستوى الإقليمي والعالمي بشأن الإصلاح القانوني للحصول على أفكار ملهمة وخبرة حول كيفية تحقيق الإصلاح. وعلى الصعيد العالمي، تعد الاجتماعات السنوية للجنة وضع المرأة مثلاً جيداً لمنصة تبادل المعرفة والخبرات. وعلى المستوى الإقليمي، يوفر منتدى منظمة التعاون والتنمية لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للتمكين الاقتصادي للمرأة (WEEF) الفرصة للبلدان لتبادل الخبرات بشأن الإصلاح القانوني.

بناء القدرات والتعلم من الأقران

8

ما أهميته؟

لتحقيق الإصلاحات القانونية من أجل تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة والتأكد من تطبيق الإصلاحات، يتطلب الأمر توافر مجموعة من المهارات.

ممارسات واحدة

تقوم البلدان الأربعة جميعها ببناء قاعدة استدلالية عن الأعراف الاجتماعية والقوالب النمطية كما ينفذون مشروعات تهدف إلى تحويل المفاهيم التقليدية للذكورة والأبوة. وقد أجريت دراسات استقصائية في مصر والمغرب والأردن للنظر في مواقف الرجال والنساء تجاه المساواة بين الجنسين.

يمكن للإصلاح القانوني إما أن يسبق التغيير في الأعراف الاجتماعية (على سبيل المثال، استحداث إجازة الأبوة في قانون العمل في الأردن والمغرب وتونس لتعزيز تقاسم المسؤوليات العائلية) أو ترسيخ التغييرات في الأعراف الاجتماعية (على سبيل المثال، إلغاء منشور في تونس، والذي يسهل حالياً على التونسيات الزواج من غير المسلمين).

إذا أردنا التغلب على الأعراف الاجتماعية الراسخة بعمق في المجتمع، يجب أن يقتنع المجتمع بوجود حاجة إلى مثل هذه التغييرات. ويمكن تسهيل ذلك من خلال قادة المجتمع الذين يدعون إلى التغيير. فعلى سبيل المثال، أذان الأزهر، أعلى سلطة دينية في مصر، بشدة التحرش الجنسي وهو الأمر الذي يتسق مع الإصلاحات القانونية الأخيرة.

معالجة الأعراف الاجتماعية التقييدية والقوالب النمطية

9

ما أهميته؟

تعد الأعراف الاجتماعية والقوالب النمطية التقييدية الخاصة بالرجال والنساء عاملاً رئيسياً في عرقلة التمكين الاقتصادي للمرأة. وفي بعض الحالات، تكون هذه الأعراف مترسخة أيضاً في تشريعات قانون الأسرة. ويرى الفريق الرفيع المستوى المعني بالتمكين الاقتصادي للمرأة، والتابع للأمانة العامة للأمم المتحدة، أن الأعراف الاجتماعية السلبية على أنها عامل التقييد الأول الذي يواجه التمكين الاقتصادي للمرأة.

ضمان التطبيق والامتثال

10

ما أهميته؟

بدون التطبيق، تكون قيمة الإصلاح القانوني لا تُذكر. وقد وضعت البلدان آليات يمكن أن تسهل تنفيذ الإصلاحات والامتثال لها.

ممارسات واحدة

يجب أن يكون الأشخاص المتأثرين بالإصلاح على دراية بماهية هذا الإصلاح. وتلعب وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني دوراً مهماً في نشر هذه المعلومات.

يدعم أصحاب المصلحة المختلفين النساء للوصول إلى العدالة كما يقدمون المساعدة بشأن كيفية التعامل مع النظام القضائي.

تشمل الآليات الأخرى التي يمكن أن تسهل الامتثال للإصلاحات الإبلاغ، وتفتيش العمل، وآليات الشكاوى، والتدقيق من قبل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.